

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة .. عليه يمكنكم استخدام البريد الإلكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم وعاشت ليبيا حرة

المحافظة على عملتنا الوطنية واقترح بشأن سوق للودائع..!

ص 04



المؤتمر الوطني العام المنتخب يقود ليبيا

الذي انتخب في يوليو الماضي، ويضم المؤتمر 200 عضواً إنتخبوا في يوليو الماضي في انتخابات وصفت بالتاريخية والحاسمة في تاريخ ليبيا الحديث. وقال عبد الجليل إن المجلس الانتقالي يسلم الواجبات الدستورية لقيادة الدولة إلى المؤتمر الوطني العام الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي من الآن فصاعداً. وفي أعقاب جلسات التصويت التي أجريت في مدينة طرابلس، انتخب المؤتمر الوطني العام رئيس حزب الجبهة الوطنية محمد يوسف المقرئ رئيساً له بالاقتراع المباشر وبالأغلبية النسبية في أول جلسة يعقدها بعد تسلمه السلطات الدستورية في ليبيا، بعد

حصوله على 113 صوتاً مقابل 85 صوتاً حصل عليها علي زيدان، الشخصية المستقلة الليبرالية. ويتصدى المؤتمر (السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة) لعدة مهام في فترة إدارته لشؤون البلاد لعدة مهام، وفق المادة 30 المعدلة من الإعلان الدستوري المؤقت، تتمحور حول تعيين رئيساً للوزراء، يقوم بدوره (باقتراح) أسماء حكومته على أن يحظوا جميعاً (بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة)، كما يقوم المؤتمر (بتعيين) رؤساء الوظائف السيادية،، جنياً إلى جنب مع إصدار قانون الانتخابات العام، والتشريعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية.

في أول عملية تسلم للسلطة في تاريخ ليبيا الحديث، وترسيخاً للديمقراطية الوليدة، احتفل في الثامن من شهر أغسطس الجاري، باستلام المؤتمر الوطني العام المنتخب، السلطة في ليبيا، من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، الذي تأسس في الخامس من مارس عام 2011، استجابة لتطلعات الشعب الليبي وتلبية لضرورات المرحلة التي شهدت ثورة 17 فبراير المباركة، وأعتبر السلطة التشريعية التي أدارت مرحلة التحرير، وسط ظروف استثنائية مر بها الشعب الليبي، وسلم رئيس المجلس الوطني الانتقالي المستشار مصطفى عبد الجليل مقاليد الحكم رمزيًا إلى محمد علي سليم أكبر أعضاء المؤتمر الوطني

آلية استثمار احتياطات المصرف المركزي من النقد الأجنبي

ص 05

مصرف ليبيا المركزي يستعد لإطلاق خدمة المقاصة الإلكترونية

وأوضح البيان أن السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي أقر توصيات اللجنة وطالب المديرين العاملين للمصارف التجارية، والمدير العام للمصرف الليبي الخارجي بأن تكون هذه الخدمة سارية المفعول في ليبيا بعد مطالبته للجنة باتخاذ كامل الإجراءات التنفيذية بسرعة لإطلاق هذه الخدمة . يُذكر أن نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي السيد علي سالم « كان قد أصدر القرار رقم « 7 » لسنة 2012 بشأن تشكيل لجنة تتولى دراسة المقترحات المقدمة من رئيس فريق مشروع المقاصة الإلكترونية، ووضع ضوابط لعمل المقاصة الإلكترونية واليدوية ..

أعلن مصرف ليبيا المركزي أنه يستعد لإطلاق خدمة المقاصة الإلكترونية وذلك خلال الأيام المقبلة ... وأوضح المصرف في بيان له اليوم تلقت صحيفة مصارف نسخة منه أن إطلاق هذه الخدمة يقوم على أساس تسهيل عملية تبادل المعاملات المالية بين البنوك المتواجدة في السوق الليبي .. وأشار البيان إلى أن المصارف الليبية الخاصة بإطلاق استخدام نظام المقاصة الإلكترونية ستباشر الخدمة خلال الأيام المقبلة بعد أن نجحت في تجاوز كل الأخطاء المحتملة ، خاصة بعد أن أنهت اللجنة المشكلة لدراسة المقترحات المقدمة من رئيس مشروع المقاصة الإلكترونية، ووضع ضوابط لعمل المقاصة الإلكترونية واليدوية أعمالها ...

د.أسامة النعاس :

الصندوق يجري اختبارات الضغط لمعرفة اتجاهات عمل المصارف



ص 03

أسس صندوق ضمان أموال المودعين، وهو مؤسسة مالية مستقلة مالياً وإدارياً، تدار بمجلس إدارة برئاسة محافظ مصرف ليبيا، سنة 2010، وتوقف العمل مع اندلاع أحداث الثورة المباركة، وأستأنف نشاطه، وِدشن العمل الفعلي، مع بداية العام الجاري 2012، ضمن المساعي الهادفة إلى التأمين على الودائع بالمصارف العاملة في ليبيا، والوصول إلى تشجيع المواطنين على الادخار في المصارف، وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي، وتبعاً لذلك ضمان تحقيق الاستقرار المالي في الأسواق...

مفتتح

المركزي وقضية التطوير

الشفافية كانت أحد المطالب الرئيسية لثورة 17 فبراير، وبدوره دأب مصرف ليبيا المركزي بعد التحرير مباشرة على وضع هذا المبدأ على قائمة أولوياته، فاتحاً المجال رحباً أمام المواطنين للتفاعل والتواصل معه دونما حجاب أو ستار ومؤثراً الرد مباشرة على استفساراتهم وتساؤلاتهم وتقديم الحقائق كما هي دون تزييف أو تدليس ومن ضمنها الموقف المالي للدولة الليبية .. ورغم الانتقادات اللاذعة التي وجهها البعض لأداء المركزي ومحاولة البعض الآخر وضع العصي في الدواليب حتى لايسير بوتيرة عالية في تنفيذ حزمة الإصلاحات الجدية في القطاع المصرفي وتصحيح مسارات عمله وتطويرها بما ينعكس إيجابياً على دورة الاقتصاد الوطني إلا أن مصرف ليبيا المركزي لم يلتفت لتلك الأصوات التي تحركها نوازغ شخصية وإيدولوجية وربما تكون حتى مرتبطة بأجندة خارجية، ومضى المركزي يسابق الزمن في تنفيذ خطته وبرامجه بثبات تاركاً للإنجازات الواقعية وحدها فرصة الرد على تلك الانتقادات .

لقد استلم المركزي بعد التحرير بيت المال الليبي مثقلاً بتركة ثقيلة من الفساد وبدهور ملحوظ في الأداء النقدي للعملة الوطنية، وكان الواجب آنئذ يحتم عليه الشروع بقوة في عمل دؤوب وممنهج لتتقية القطاع المصرفي من الفساد، ولا يدعي هنا أنه قطع هذه الأفة من دابرها واستصالتها نهائياً لكنه يستطيع أن يؤكد بالدلائل والقرائن ما قام به من اجراءات واعمال في الحد من نموها وتطويقها وهو ماضٍ بثبات لتحرير شهادة وفاتها في القطاع المصرفي .. وفيما يخض الدينار الليبي وقيمه النقدية مقابل العملات الصعبة فيكفي هنا الإشارة إلى دور المركزي في تضيق الفجوة ما بين سعره الرسمي وسعره الموازي، ففي فترة وجيزة تمكن المصرف المركزي من إعادة سعر الدينار إلى 1.27 مقابل الدولار بعدما كان في الأيام الأولى بعد التحرير يتداول في السوق الموازي بسعر 1.80 .. وإذا عدنا إلى الانجاز الأكبر المتمثل في تتقية السجل المدني وتطويره فلا بد لنا من التنويه إلى دور مصرف ليبيا المركزي في هذا الشأن واستحداثه للمنظومة المصرفية الخاصة بمنحة الأسر الليبية التي أقرها الانتقالي بموجب القانون رقم 10 وكيف تم العمل بسلاسة بين هذه المنظومة ومنظومة السجل المدني والتي كان من أهم نتائجها توفير قاعدة بيانات حقيقية وثابتة ستكون رافداً هاماً في بناء ليبيا المستقبل .

إننا هنا لسنا في مجال تعداد انجازات المركزي والدعاية له بقدر ما كان همنا الأول هو الدعوة إلى دعم مصرفنا المركزي حتى ينفذ خطواته التطويرية وفق الوعاء الزمني المقدر في الخطط الموضوعية بما يمكن القطاع المصرفي من احداث النقلة النوعية في عمله حتى يستطيع مواكبة التقدم المضطرد في الصيرفة العالمية .. ولعل خدمة المقاصة الإلكترونية التي يستعد المركزي لاطلاقها قريباً بغية تسهيل عملية تبادل المعاملات المالية بين البنوك المتواجدة في السوق الليبي تصب في هذا الاتجاه مثلما الأمر ينصب أيضاً على تشجيع المركزي لاستخدام البطاقات الالكترونية والعمل على تعميمها في مختلف المصارف والانتقال بالتالي من النقد الورقي إلى النقد الرقمي . ختاماً نقولها بصراحة .. لليبيا الحرة في حاجة ملحة إلى تبني مصطلح التطوير في المجالات كافة وجعله واقعاً معاشاً حتى تحقق طموحات ثورة فبراير في تبوء ليبيا المكانة اللائقة لها بين دول العالم المتقدم .